

٥
٤٠٧٥٣

قانون رقم ٥٩١ لسنة ١٩٥٣

الصور بالترخيص لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر بنقل
باللاسلكي بين مصر والدانمارك عن طريق لندن

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٢٦ بالترخيص الممنوح
لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر لتشغيل التلغراف اللاسلكي الدولي
بمصر ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضته وزير المواصلات ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يؤذن لوزير المواصلات في منح الترخيص لشركة ماركوني
راديو التلغرافية بمصر بنقل الصور باللاسلكي بين مصر والدانمارك عن طريق
لندن بناء على طلب ادارة البريد العمومية بلندن لمدة عام واحد بالشروط
المرفقة ، كما يؤذن له في تجديد هذا الترخيص اذا اقتضى الأمر .

مادة ٢ - على وزير المواصلات تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ٢٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٣ (٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ . ح)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ . ح)

وزير المواصلات

قائد جناح (جمال سالم)

قانون رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٥٣

تعديل بعض احكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ بالاحتياطات
التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن ودود بذرة القطن

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود
لوز القطن ودود بذرة القطن المعدل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤٨ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضته وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - استبدل بالمادتين ٣ و ٧ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١
المشار اليه النصوص الآتية :

”مادة ٣ - القطن الناتج من محصول كل موسم يجب أن يخلج في ميعاد
نهايته ١٥ فبراير في الوجه القبلي وأول مارس في الوجه البحري .
ومع ذلك فلوزير الزراعة أن يمد هذا الميعاد بقرار منه “ .

”مادة ٧ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له
يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرة
جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين “ .

ويأمر القاضي بمصادرة القطن أو البذرة المضبوطة بجانب الحكومة “ .

مادة ٢ - تلغى المادة ١ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ المشار اليه .

مادة ٣ - على وزيرى الزراعة والمعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ٢٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٣ (٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ . ح)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ . ح)

وزير العدل

احمد حسن

وزير الزراعة بالنيابة

حلى بهجت بدوى